

Distr.
GENERAL

TD/B/52/4
4 August 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تآكل الأفضليات التي تستفيد منها أقل البلدان نمواً: تقييم الآثار وخيارات التخفيف منها*

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

في محاولة لتقدير قيمة الأفضليات التجارية وتأكلها نتيجة لتخفيض التعريفات الجمركية في إطار الدولة الأولى بالرعاية، تلقي هذه المذكرة الضوء على البلدان والمنتجات الأكثر استفادة من المبادرات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة لدخول الأسواق على أساس تفضيلي لصالح أقل البلدان نمواً. وإذ تُبرز هذه المذكرة الدور المتزايد للتجارة الدولية في الخدمات والاعتماد بدرحة أقل على فرص دخول عدد من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس تفضيلي، تشير إلى أن نحو ٢٠ سلعة من السلع الأساسية الأولية ذات الأهمية الكبيرة لدى أقل البلدان نمواً تصدر إلى الأسواق الرئيسية الثلاث ذات الصلة دون معاملة تفضيلية لأن هذه المنتجات معفاة من الرسوم الجمركية في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية (أو لأن هذه المنتجات تخضع لتعريفات جمركية متدنية جداً بموجب ذلك الشرط). وفي الجانب الآخر، صدرت بلدان من أقل البلدان نمواً نحو ١٨ منتجاً ضمن هوامش تفضيلية واسعة في الأسواق ذاتها. وفي عام ٢٠٠٣، كان نحو نصف جميع السلع المصدرة من أقل البلدان نمواً في إطار أفضليات دخول السوق قد نشأ في ١١ بلداً، وهي تنسب إلى ١٧ فئة من فئات المنتجات.

وتبحث هذه المذكرة بإيجاز في التدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الآثار الضارة التي تنشأ عن تآكل الأفضليات. وإضافة إلى الدعوات التي تنادي بتعميق الأفضليات الحالية وبطلب التعويض المالي للبلدان الأشد تأثراً بظاهرة التآكل، يوجد إدراك متزايد لأهمية توسيع نطاق مفهوم المعاملة التفضيلية توسيعاً يشمل مجالات السياسات العامة بخلاف أفضليات دخول الأسواق. وبعبارة محددة، يشمل ذلك العمل الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالطاقات الإنتاجية والذي يرمي إلى التقليل من اعتماد أقل البلدان نمواً على الأفضليات التجارية والتقليل من تعرضها لخطر تآكل الأفضليات. ويُستصوب اتخاذ تدابير تفضيلية متنوعة ترمي إلى تعزيز طاقات التوريد. وفي هذا السياق، فإن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً (الإطار المتكامل) يمكن الشركاء في هذا الإطار من القيام في حالة أي بلد بعينه من أقل البلدان نمواً بتحديد صيغ المعاملة الخاصة داخلة منطقة التجارة وخارجها، وهي الصيغ التي تعتبر مهمة في التغلب على مساوئ المنافسة.

* صدرت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه لأسباب فنية.

المحتويات

الصفحة

٣ مقدمة
٤ حجم وأهمية الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً في أسواق رئيسية ثلاث
٤ من تهم الأفضليات؟
٩ أقل البلدان نمواً والمخططات التفضيلية في الاتحاد الأوروبي
١٤ أقل البلدان نمواً ومخطط اليابان التفضيلي
١٥ أقل البلدان نمواً والمخططات التفضيلية في الولايات المتحدة
١٧ الآثار التجارية التي يُتوقع أن يسفر عنها تآكل الأفضليات
١٩ الصيغ والخيارات الممكنة للتخفيف من الآثار السلبية التي يلحقها تآكل الأفضليات بأقل البلدان نمواً
٢٠ تحسين الأفضليات التجارية
٢٠ التعويض مالياً عن تآكل الأفضليات
٢٢ معالجة الآثار السلبية للتآكل في سياق أوسع نطاقاً
٢٣ الاستنتاج

مقدمة

١- شكلت أفضليات دخول الأسواق الممنوحة وفقاً للنظم التفضيلية المستقلة جزءاً من الأمثلة الملموسة إلى أبعد حد على المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. وفي الإعلان الوزاري الأول الصادر في سنغافورة في عام ١٩٩٦ عن أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين أقرّوا خطة عمل لأقل البلدان نمواً، شدد هؤلاء الأعضاء على أهمية الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً وشجعوا الشركاء التجاريين لهذه البلدان على اتخاذ مبادرات ترمي إلى تحسين هذه الأفضليات.

٢- وفي عام ٢٠٠٣، نظر مجلس التجارة والتنمية، في دورته الخمسين، في أثر أحدث المبادرات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً في مجال دخول الأسواق، ومن هذه المبادرات مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، وقانون النمو والفرص في أفريقيا الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشارت أمانة الأونكتاد في مذكرة معلومات أساسية^(١) إلى التأثير النافع الذي جلبته أفضليات دخول الأسواق للاستثمار، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر عن طريق التجارة في عدد من أقل البلدان نمواً، لا سيما تلك التي لديها طاقات تصديرية تنافسية. غير أن تدي درجة الانتفاع بالأفضليات التجارية ذُكر باعتباره ظاهرة قللت من قيمة الامتيازات ذات الصلة. وأبرزت المذكرة ضعفات قدرات التوريد باعتبارها عاملاً رئيسياً من عوامل النقص في الانتفاع، ولكنها أشارت إلى عوامل مثل قواعد المنشأ المشددة ومخاطر عدم استقرار الأفضليات على مرّ الزمن باعتبارها عوامل تؤثر في قرارات المستثمرين المحتملين في أقل البلدان نمواً. بل أبرزت المذكرة تآكل أفضليات دخول السوق لأقل البلدان نمواً الناشئ عن تراجع تخفيض الرسوم الجمركية بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية وعن اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية باعتبارهما تحدياً من أشد التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في جهودها المبذولة للتغلب على العقبات التي تواجهها في مجال المنافسة في الاقتصاد العالمي.

٣- وإذ وضع المجلس ذلك في اعتباره، طلب إلى الأمانة "أن تجري دراسات تحليلية لنتائج التراجع المحتمل للأفضليات بسبب الاستمرار في تحرير التجارة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، وأن توصي، بحسب الاقتضاء، باتخاذ التدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً في تخفيف النتائج السلبية" لهذه الظاهرة^(٢).

٤- أُعدت هذه المذكرة استجابة للطلب المذكور أعلاه كخطوة مؤقتة في اتجاه دراسة الآثار التي تترتب على تآكل الأفضليات. ويلقي الفرع الثاني من هذه المذكرة نظرة عامة على تعرض أقل البلدان نمواً للتحدي الذي يشكله هذا التآكل، ويركز على البلدان والمنتجات الأكثر استفادة من الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً في ثلاث أسواق رئيسية. ويورد الفرع الثالث نتائج عملية محاكاة قُدِّر فيها مدى تأثير التجارة بالتآكل الكامل للأفضليات، ووضعاً في الاعتبار أنه لم يستفد من الأفضليات استفادة كاملة في قطاعات عديدة. ويبحث الفرع الرابع من المذكرة عدداً من الصيغ والخيارات الممكنة للتخفيف من الآثار السلبية التي يخلقها تآكل الأفضليات في أقل البلدان نمواً، ويشير بخاصة إلى الهدف الرئيسي وهو تعزيز القدرة التنافسية وطاقات التوريد في اقتصادات أقل البلدان نمواً وتقليص اعتماد هذه الاقتصادات على الأفضليات التجارية.

حجم وأهمية الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً في أسواق رئيسية ثلاث

٥- منذ اعتماد نظام الأفضليات المعمم في أوائل السبعينات، زادت البلدان النامية حصتها من التجارة العالمية زيادة كبيرة، كما زادت استفادتها من الأفضليات التجارية. أما آليات "التخرّج" التي تعني ضمناً استبعاد بلدان من المعاملة التفضيلية تستوفي معايير أداء ذات صلة، فهي آليات اعتمدها الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ في إطار مُخطّطها لنظام الأفضليات المعمم، واعتمدها الاتحاد الأوروبي واليابان في أواخر التسعينات^(٣).

٦- وأحد العناصر متزايدة الأهمية من عناصر مناقشة تآكل الأفضليات مسألة درجة الانتفاع بالأفضليات المتاحة^(٤). ففيما استند الحساب التقليدي لتآكل الأفضليات إلى افتراض الاستفادة الكاملة من الأفضليات بات من المسلم به الآن أن المعدلات الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية كثيراً ما تطبق، حتى حيث توجد معدلات تفضيلية. ومن أسباب عدم استفادة البلدان من المعاملة التفضيلية التي تقدم لها عجزها عن الامتثال لقواعد المنشأ والأنظمة المتعلقة بالمعايير. وفي بعض الحالات الأخرى، يعزى عدم الاستفادة من الأفضليات إلى أسباب إيجابية وليس إلى أسباب سلبية. إذ وجد المصدرون أن قدرتهم التنافسية في الأسواق المعنية هي قدرة كافية حتى في ظروف غير تفضيلية أو أن تفويت فرصة الاستفادة من الأفضليات التعريفية أقل صعوبة من الوفاء بالالتزامات المشددة في الأنظمة التفضيلية ذات الصلة.

٧- وقد تطور النقاش الدائر حول تآكل الأفضليات التجارية أيضاً نتيجة للتغيرات الهامة في التخصص الاقتصادي للعديد من متلقي الأفضليات قيد النظر.

من تهم الأفضليات؟

٨- إن أثر الأفضليات التجارية المفيد والآثار السلبية لتآكل الأفضليات يحددهما أساساً هيكل الصادرات في الاقتصاد قيد النظر، وتحددهما الآثار الاجتماعية لهيكل التصدير في هذا الاقتصاد. والمهم بشكل خاص مسألة الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الذي يلحقه التآكل. يختلف الفئات الاجتماعية التي يرجح أن تتأثر بذلك التآكل (صغار المزارعين، وعمال المعامل، وغيرهم) مقارنةً بجهات فاعلة اقتصادية في القطاعات التي لا تعتمد على الأفضليات مثل الموظفين في صناعات السياحة والنقل أو في الخدمات المتصلة بالأعمال التجارية.

٩- وفيما تعتبر غالبية أقل البلدان نمواً (٣٩ من ٥٠) بلداناً يغلب في اقتصادها تصدير السلع، يعتمد ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً على الخدمات الدولية كمصدر لأكثر من نصف كسبها من القطع الأجنبي^(٥). ومن هذه البلدان الإحدى عشر سجلت سبعة بلدان نسبة تزيد على ٧٠ في المائة. وفي بعض أقل البلدان نمواً، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة منها، أملت الظروف الجغرافية أو الطبيعية التخصص في صناعات الخدمات (حيث يغلب عموماً قطاع السياحة على القطاعات الأخرى)، ويعزى ذلك بخاصة إلى الموجودات البيئية التي تساعد على تطوير السياحة. وفي بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، منها البلدان التي لا يزال تصدير السلع منها يزيد على تصدير الخدمات، كان ارتفاع الصادرات من الخدمات نتيجة جهود بُذلت لتنويع الاقتصاد تنوعاً يشمل أنشطة أقل اعتماداً على الأفضليات.

١٠- أما القطاعات التي تعتمد على أفضليات فرص دخول السوق في اقتصادات أقل البلدان نمواً والتي تكون تبعاً لذلك عرضة بدرجة أو أخرى لمخاطر تآكل الأفضليات فقد قُدرت حصتها في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٣ في المائة من إجمالي

الحصائل من القطع الأجنبي في تلك البلدان. وهذه النسبة يمكن الإشارة إليها باعتبارها نسبة التعرض لمخاطر تآكل الأفضليات على أن يُؤخذ في الاعتبار في حالة كل بلد هيكل الصادرات من السلع والخدمات. ويمكن مقارنة هذه النسبة بالنسبة المقابلة لها التي كانت سائدة قبل ذلك بنحو ٢٠ سنة (١٩٨٥) والتي كانت أعلى منها كثيراً (٦٤ في المائة). إلا أنه بالنظر إلى التنوع في نطاق عملية التنوع في أقل البلدان نمواً، يظهر الواقع تفاوتاً في درجة انخفاض تعرض اقتصادات أقل البلدان نمواً لمخاطر التآكل. وفيما تمكن أقل من ثلث أقل البلدان نمواً محقة من تقليل اعتمادها على الأفضليات التجارية عن طريق التنوع، لا تزال أغلبية كبيرة من هذه البلدان تواجه قيوداً شديدة فيما تبذله من جهود لإحراز تقدم هيكلية، ويعاني معظم البلدان في هذه الأغلبية من التركيز الاقتصادي ويواجه التحدي المتمثل في تآكل الأفضليات.

١١- وتبرز الحالات القطرية التالية كأمثلة على نجاح اقتصادات كانت في الأصل تعتمد اعتماداً أساسياً على مصدري السلع الأساسية ثم أحرزت تقدماً هيكلياً ثابتاً فقل اعتمادها على المعاملة التفضيلية للسلع وزاد اعتمادها على أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر. وعلاوة على ذلك، أثرت التجارة الدولية في الخدمات تأثيراً حفاضاً في القدرة التنافسية للاقتصاد بوجه عام في هذه البلدان.

١٢- ففي كمبوديا حيث تمثل الملابس نحو ٦٠ في المائة من حصائل البلد من القطع الأجنبي أصبحت السياحة القطاع الثاني في الاقتصاد، ويتوقع أن تزيد أهمية الخدمات بوجه عام مما يقلل الاعتماد على الفرص التفضيلية لدخول السلع إلى الأسواق.

١٣- وفي إثيوبيا، أصبح النقل الجوي مؤخرًا المصدر الأول لإيرادات الصادرات، بينما لم يمثل هذا القطاع قبل ٢٠ سنة إلا ربع قطاع البن. وبتزايد نمو صناعة الخدمات التجارية وبوجود قطاع سياحي كبير شهدت إثيوبيا إلى حد ما تحولاً هيكلياً إذ تمثل الخدمات الدولية الآن ٦٠ في المائة من اقتصاد التصدير. أما قطاع البن الذي مثل ٣٩ في المائة من الحصائل من القطع الأجنبي في عام ١٩٨٥ فلا يمثل الآن إلا ٢١ في المائة من إجمالي حصائل التصدير. وتحوّل اقتصاد إريتريا أيضاً إلى اقتصاد تهيمن فيه الخدمات حيث تمثل خدمات السياحة والنقل وحدهما الآن نحو ٤٠ في المائة من إجمالي الحصائل من القطع الأجنبي.

١٤- ويلاحظ كذلك التقدم الهيكلي الذي أحرزته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حيث تمثل السياحة الآن المصدر الأول (٢٢ في المائة) من إيرادات التصدير، بينما تمثل قطاعات السياحة والكهرباء والنقل مجتمعة نحو نصف إجمالي الصادرات (٤٧,٤ في المائة).

١٥- أما في نيبال حيث يعاني قطاع الملابس المهيمن من تآكل الأفضليات تمثل السياحة والخدمات التجارية وخدمات النقل الآن أكثر من ربع إجمالي الحصائل من القطع الأجنبي، وrehناً بازدياد الاستقرار السياسي يوجد مجال لإحراز تقدم هيكلية مستمر في اتجاه تقليص الاعتماد على المعاملة التفضيلية.

١٦- وأخيراً تعتبر جمهورية ترازيا المتحدة وأوغندا مثالين بارزين على إحراز تقدم هيكلية عن طريق تنمية السياحة لأن هذا القطاع أصبح في السنوات الأخيرة المصدر الأول للحصائل من القطع الأجنبي متقدماً بذلك على المعادن والبن على التوالي. وفيما لا تزال الأنشطة الأساسية ومصائد الأسماك تمثل أكثر من نصف إجمالي إيرادات الصادرات في جمهورية ترازيا المتحدة إلا أنهما يمثلان الآن أقل من ثلث صادرات أوغندا.

١٧- ويوجز الجدول ١ صادرات أقل البلدان نمواً في إطار منخططات الأفضليات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. وجميع الأرقام الإجمالية تستند إلى تدفقات التجارة التي تمت فعلاً في إطار المعاملة التفضيلية ذات الصلة، وفقاً للمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء إلى الأونكتاد^(٦). ولذلك فإن هذه البيانات لا تشمل الصادرات من السلع التي تمت بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية^(٧) رغم أهليتها للمعاملة التفضيلية.

الجدول ١

صادرات أقل البلدان نمواً إلى الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة في إطار المعاملة التفضيلية الممنوحة فعلاً في عام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠١

(محصوبة بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السوق مانحة الأفضليات	إجمالي الواردات من أقل البلدان نمواً في إطار المعاملة التفضيلية الممنوحة فعلاً	السنة	المنتجات الزراعية	المنتجات غير الزراعية	المجموع
الاتحاد الأوروبي	الواردات من أقل البلدان نمواً في منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار المعاملة التفضيلية	٢٠٠٢	٣٩٠ ٦٩٥ (٪٢٢,٦)	١ ٣٤١ ٧٠٦ (٪٧٧,٤)	١ ٧٣٢ ٤٠١
	الواردات من أقل البلدان نمواً خارج منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار المعاملة التفضيلية في مبادرة كل شيء ما عدا السلاح	٢٠٠٢	٤٨ ١١٣ (٪٢,٢)	٢ ١٧٢ ١٥١ (٪٩٧,٨)	٢ ٢٢٠ ٢٦٤
	إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من أقل البلدان نمواً في إطار المعاملة التفضيلية		٤٣٨ ٨٠٨ (٪١١,١)	٣ ٥١٣ ٨٥٧ (٪٨٨,٩)	٣ ٩٥٢ ٦٦٥
اليابان	الواردات من أقل البلدان نمواً في إطار المعاملة بموجب نظام الأفضليات المعمم	٢٠٠١	٣ ٨٩١ (٪١,٧)	٢٢٤ ٥٠٤ (٪٩٨,٣)	٢٢٨ ٣٩٥
الولايات المتحدة	الواردات من أقل البلدان نمواً المؤهلة للاستفادة من قانون النمو والفرص في أفريقيا وذلك في إطار المعاملة المنصوص عليها في ذلك القانون	٢٠٠١	٧ ٦٩٠ (٪٣,١)	٢٣٧ ٤٦٦ (٪٩٦,٩)	٢٤٥ ١٥٦
	الواردات من أقل البلدان نمواً غير المؤهلة للاستفادة من قانون النمو والفرص في أفريقيا في المعاملة بموجب نظام الأفضليات المعمم	٢٠٠١	٢ ١٤٦ (٪٠,١)	٣ ٠٣٥ ٣٨٩ (٪٩٩,٩)	٣ ٠٣٧ ٥٣٥
	إجمالي واردات الولايات المتحدة من أقل البلدان نمواً في إطار المعاملة التفضيلية		٩ ٨٣٦ (٪٠,٣)	٣ ٢٧٢ ٨٥٥ (٪٩٩,٧)	٣ ٢٨٢ ٦٩١

المصدر: الأونكتاد.

١٨- إن التجارة على أساس تفضيلي مهمة بأهمية بالغة لعدد من أقل البلدان نمواً بالنظر إلى الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الكبير للقطاعات التي تستفيد من الأفضليات. إلا أن معظم السلع الأساسية الأولية التي تصدرها أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو الرئيسية لا تواجه أية رسوم جمركية، علماً أنها لا تتمتع بمعاملة تفضيلية في هذه الأسواق لأن هذه المنتجات معفاة من الرسوم الجمركية بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية (الغالبية العظمى من

هذه المنتجات) أو هي تخضع لتعريفه جمركية متدنية جداً بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية. ويورد الجدول ٢ هذه المنتجات التي لا تعامل على أساس تفضيلي وكذلك الموردين الرئيسيين من البلدان النامية.

١٩ - أما الهوامش التفضيلية الكبيرة التي تتمتع بها صادرات أقل البلدان نمواً في الأسواق الرئيسية الثلاث ذات الصلة فتشمل فيما تشمله الأسماك الطازجة أو المجمدة (بهاشم يتراوح بين ١٠ في المائة و ٢٢ في المائة، بحسب السوق)؛ والأخطبوط (٨ في المائة)؛ والتونة المحفوظة (ما بين ٩ في المائة و ٢٤ في المائة)؛ والورود الطبيعية المقطوفة (ما بين ٤ في المائة و ١٢ في المائة)؛ والفانيليا (٦ في المائة)؛ والقرنفل (٨ في المائة)؛ والتبغ (٣١ في المائة)؛ والمستحضرات النفطية (ما بين ٤ في المائة و ٦ في المائة)؛ واليوريا (٧ في المائة)؛ والجلود (ما بين ٣ في المائة و ٢٢ في المائة)؛ وأقمشة الجوت (ما بين ٤ في المائة و ١٤ في المائة)؛ والسجاد المصنوع من الصوف (ما بين ٨ في المائة و ٩,٥ في المائة)؛ والملابس (ما بين ٦ في المائة و ١٣ في المائة)؛ والكتان (١٢ في المائة)؛ ومنتجات الجوت (٣ في المائة)؛ والأحذية (ما بين ٧ في المائة و ٢٥ في المائة)؛ والقبعات (ما بين ٢ في المائة و ٦ في المائة)؛ ومجموعات الأسلاك (ما بين ٢ في المائة و ٥ في المائة).

٢٠ - وفي السنوات الأخيرة كانت البلدان العشرون المدرجة في الجدول ٣ (في الصفحة ١٨) هي الأكثر استفادة من أفضليات فرص دخول الأسواق الممنوحة لأقل البلدان نمواً من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة (وترد أسماء هذه البلدان بالترتيب من الأكثر إلى الأقل من حيث القيمة الإجمالية للصادرات التي تدخل هذه الأسواق الثلاث على أساس تفضيلي)^(٨).

الجدول ٢

السلع الأولية الرئيسية، من بين المنتجات التي تعنى بها أقل البلدان نمواً، والتي لا تمنح معاملة تفضيلية (إعفاء جمركي بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية)

الموردون	السلع
غينيا، موزامبيق	ألنيوم خام
بوركينافاسو، جيبوتي	جلد الحيوان
جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا	كوبالت خام ^(٩)
غينيا الاستوائية، هايتي، ساو تومي وبرينسيبي، سيراليون، جزر سليمان	حبوب الكاكاو
أنغولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ملاوي، رواندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا	البن (غير المحمص)
جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا	النحاس ^(١٠)
كيريباس	لب النارجيل
بنن، بوركينافاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، غينيا - بيساو، السودان، توغو، أوغندا	بذور القطن
أنغولا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا، سيراليون	الماس
جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، مالي، السودان	الذهب ^(١١)
تشاد، السودان	الصمغ العربي
موريتانيا، توغو	الحديد الخام

السلع	الموردون
الجوت	بنغلاديش
زيت النفط ^(١٢)	أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، السودان، اليمن
النباتات الصيدلانية	السودان، فانواتو
الفوسفات	توغو
المطاط الطبيعي	كمبوديا، ليبيريا
بذور السمسم	بوركينافاسو، إثيوبيا، ميانمار، السودان، جمهورية تنزانيا المتحدة
الشاي	بوروندي، ملاوي، رواندا، أوغندا
الأخشاب (غير الصنوبرية، أو الاستوائية)	كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيريا، ميانمار، جزر سليمان، فانواتو

المصدر: الأونكتاد.

المجدول ٣

أقل البلدان نمواً العشرون الأكثر استفادة في السنوات الأخيرة من أفضليات دخول السوق في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة

البلدان	المنتجات ذات الصلة
أنغولا	زيت النفط الخام ومستحضراته؛ الحَبَّار
بنغلاديش	الأسمك والجمبري والقريدس المجمدة؛ الأوريا؛ الجلود؛ منسوجات وحقائب الجوت؛ الملابس؛ الكتان؛ الخيم؛ الأحذية؛ القبعات
مدغشقر	الجمبري والقريدس المجمد؛ الفانيلا؛ القرنفل؛ التونة المحفوظة؛ الملابس
السنغال	الأسمك وشرائح الأسمك الطازجة والمجمدة؛ الحَبَّار؛ الاخطبوط؛ زيت الجوز المطحون الخام؛ التونة المحفوظة؛ الجلود؛ الأحذية
كمبوديا	الملابس؛ الأحذية الجلدية
نيبال	السجاد الصوفي؛ الملابس؛ القبعات
جمهورية الكونغو الديمقراطية	زيت النفط الخام ومستحضراته
ميانمار	الملابس؛ الأحذية الجلدية
موزامبيق	الجمبري والقريدس المجمد
موريتانيا	الأسمك الطازجة والمجمدة؛ الحَبَّار؛ الاخطبوط
ملاوي	التبغ
جمهورية تنزانيا المتحدة	شرائح السمك الطازجة والمجمدة؛ الاخطبوط؛ الورود الطازجة المقطوفة؛ التبغ؛ مستحضرات زيت النفط
أوغندا	شرائح السمك الطازجة والمجمدة؛ الورود الطازجة المقطوفة؛ التبغ
السودان	زيت النفط الخام

المنتجات ذات الصلة	البلدان
زيت النفط الخام	غينيا الاستوائية
التونة المحفوظة	جزر سليمان
مستحضرات زيت النفط	اليمن
الملابس	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الورود الطازجة المقطوفة	زامبيا
الأسماك الطازجة	غينيا

المصدر: يستند ترتيب البلدان وتحديد المنتجات إلى بيانات الأونكتاد المتعلقة بمصائل القطع الأجنبي من الصادرات من سلع وخدمات.

٢١- والمهم أهمية كبيرة الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لأفضليات دخول السوق الممنوحة لصادرات أقل البلدان نمواً من الملابس. ففي بنغلاديش، تشكل النساء ٩٠ في المائة من مجموع المستخدمين في هذا القطاع البالغ عددهم ١,٨ مليون شخص، ويقدر ما تكسبه هؤلاء النساء بنسبة ٤٦ في المائة من إجمالي دخل الأسر المعيشية في البلد. وفي كمبوديا زاد عدد معامل الملابس عن ٢٠٠ معمل في عام ٢٠٠٣، وتركزت هذه المعامل حول فنوم بنه وفي المناطق المجاورة لها وتستخدم نحو ٢٠٠.٠٠٠ عامل. وتستخدم صناعة الملابس قرابة ثلثي (٦٤ في المائة) من جميع العمال في قطاع الصناعة في كمبوديا، وتراوح نسبة النساء منهم بين ٨٥ في المائة و٩٠ في المائة معظمهن دون سن الرابعة والعشرين ومن أسر ريفية فقيرة. ويدعم دخلهن ما لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠ أسرة معيشية ريفية^(١٣).

٢٢- وفي ليسوتو مكن إنتاج الملابس لأغراض التصدير من استخدام نحو ٥٠.٠٠٠ عامل. غير أن ما يزيد على ٢٠ في المائة من جميع الوظائف في قطاع النسيج قد ضاع في الأشهر الأخيرة نتيجة لإغلاق مصانع الألبسة التي تملكها جهات أجنبية. وقد حدث ذلك بعد تكبد خسائر كبيرة في سوق الولايات المتحدة بسبب اجتماع آثار التزايد السريع في المنافسة الدولية على سوق النسيج العالمية في سياق الإلغاء التدريجي لحصص الاستيراد وآثار المبالغة في تحديد قيمة عملة ليسوتو إزاء دولار الولايات المتحدة. وهذا التحدي الاقتصادي غير المسبوق في ليسوتو يؤدي حالياً إلى عودة الفقر في سياق الصدمة الاجتماعية القائمة نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أقل البلدان نمواً والمخططات التفضيلية في الاتحاد الأوروبي

٢٣- منح الاتحاد الأوروبي أفضليات تجارية لأقل البلدان نمواً من خلال اتفاق كوتونو للشراكة مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ^(١٤) ومن خلال معاملة أقل البلدان نمواً بموجب نظام الأفضليات المعمم. وقبل إطلاق مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" في عام ٢٠٠١، هذه المبادرة التي وسّعت الاتحاد الأوروبي من خلالها نطاق نظام الأفضليات المعمم لمنفعة أقل البلدان نمواً، كانت أفضليات دخول الأسواق بموجب اتفاق كوتونو (الذي كان يُعرف سابقاً باسم اتفاقيات لومي) أفضليات أسخى من الأفضليات الممنوحة في إطار مخطط نظام الأفضليات المعمم لأقل البلدان نمواً^(١٥). وعلى سبيل التحديد، كان نطاق تغطية المنتجات الزراعية أوسع كثيراً في ظل مخطط كوتونو مما هو في ظل نظام الأفضليات المعمم لأقل البلدان نمواً.

٢٤- ورغم بدء نفاذ مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" في عام ٢٠٠٢، كادت الصادرات كلها من أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى الاتحاد الأوروبي في تلك السنة أن تقع في إطار اتفاق كوتونو وليس على أساس المعاملة بموجب مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح". غير أن الصادرات المحدودة التي تمت في إطار نظام هذه المبادرة أُخذت في الاعتبار في هذه المذكرة.

أفضليات كوتونو

٢٥- قامت أقل البلدان نمواً من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالاستفادة بوجه عام من أفضليات كوتونو استفادة أكمل من استفادة سواها من أقل البلدان نمواً من نظام الأفضليات المعمم: فقد تجاوز متوسط معدلات الاستفادة من أفضليات كوتونو بنسبة ٧٠ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. وهذا المعدل المرتفع للأداء في الاستفادة من تلك الأفضليات ناشئ عن الطبيعة الزراعية الغالبة لصادرات بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لأنه من الأيسر الامتثال لقواعد المنشأ في حالة هذه المنتجات مما في حالة المنتجات المصنعة.

٢٦- ولم يكن خاضعاً للرسوم الجمركية إلا ربع السلع التي استوردها الاتحاد الأوروبي من أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، (وهي سلع تخضع للرسوم الجمركية لو كانت مصدرة من بلدان غير مشمولة بالأفضليات)، وفي مقابل ذلك كان ثلاثة أرباع الصادرات من تلك البلدان إلى السوق الأوروبية الوحيدة معفى من الضرائب على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية. أما المنتجات الزراعية المصدرة من تلك البلدان والأكثر استفادة من أفضليات كوتونو فقد وقعت في تسعة خطوط تعريفية في عام ٢٠٠٢. ويرد بعضها في الجدول ٤.

الجدول ٤

المنتجات الرئيسية المستوردة من أقل البلدان نمواً في إطار المخططات التفضيلية في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢

الواردات الرئيسية من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشروط كوتونو التفضيلية	الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة				أسعار التعريفية			وصف المنتج
	الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من السلع المشمولة بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	الواردات من المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	ما يخضع للرسوم الجمركية من الواردات من المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	أقل البلدان نمواً	
التبغ	٦٨ ٣٠٣	٦٩ ٧١٣	٦٩ ٧١٣	٦٩ ٧١٣	٦٩ ٧١٣	غير متاح	٠,٠	١٨,٤ في المائة (الحد الأدنى ٢٢ يورو والأقصى ٢٤ يورو لكل ١٠٠ كلف)
	٢٠,٩٪							
	٢٠,٩٪ (٨٤,٧٪)							

الموردون الرئيسيون وحصتهم من إجمالي الواردات ذات الصلة	الحصة من إجمالي التجارة التفضيلية ذات الصلة	الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة				أسعار التعريفية			وصف المنتج
		الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً المعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من السلع المشمولة بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	ما يخضع للرسوم الجمركية من الواردات من المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	أقل البلدان نمواً	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	الدولة الأولى بالرعاية	
السنگال (٧٨,٩٪)	٢٠,٥٪	٦٧ ٢٥٤	٧٤ ٤٦٢	٧٤ ٤٦٢	٧٤ ٤٦٢	غير متاح	٠,٠	٦,٤٪	زيت الفول السوداني الخام
مدغشقر (٨٣,٨٪)	١٨,٥٪	٦٠ ٤٠٠	٧٢ ٧٣٩	٧٢ ٧٣٩	٧٢ ٧٣٩	غير متاح	٠,٠	٦,٠٪	الفانيليا
	١٠٠٪	٣٢٧ ٢٩٦	٤٠٢ ٢٦٩	٤٠٢ ٢٦٩	٤٠٢ ٢٦٩				إجمالي الواردات ذات الصلة
الواردات الرئيسية من المنتجات غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشروط كوتونو التفضيلية									
موزامبيق (١٠٠٪)	٣٤,٠٪	٣٩٧ ٨٢٠	٤٠٤ ٧٩٢	٤٠٤ ٧٩٢	٤٠٤ ٧٩٢	غير متاح	٠,٠	٦,٠٪	الألنيوم
مدغشقر (٥٥,٣٪)	١٥,٥٪	١٨١ ٥٢٤	١٩١ ٢٧٢	١٩١ ٢٧٢	١٩١ ٢٧٢	غير متاح	٠,٠	١٢,٠٪	الفريديس والإريبان
تنزانيا (٦٤,٦٪)	٨,٩٪	١٠٣ ٤٩٣	١٤٢ ٣٣٣	١٤٢ ٣٣٣	١٤٢ ٣٣٣	غير متاح	٠,٠	٩,٠٪	شرائح السمك الطازجة أو المجمدة
	١٠٠٪	١ ١٦٨ ٣٧٤	١ ٢٩٢ ٠٩٣	١ ٢٩٢ ٠٩٣	١ ٢٩٢ ٠٩٣				إجمالي الواردات ذات الصلة
الواردات الرئيسية من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً خلاف تلك الواقعة في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالشروط التفضيلية لنظام الأفضليات المعمم									
بنغلاديش (٩٩,٧٪)	٦٤,٨٪	٧ ٠٣٠	٧ ٠٧٢	٧ ٠٦٣	٧ ٠٦٣	٠,٠	غير متاح	١٢,٨٪	خضراوات أخرى طازجة أو مجمدة
	١٠٠٪	١٠ ٨٤٥	١١ ٣٤٩	١١ ٣٤١	١١ ٣٤١				إجمالي الواردات ذات الصلة
الواردات الرئيسية من المنتجات غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً خلاف تلك الواقعة في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالشروط التفضيلية لنظام الأفضليات المعمم									
بنغلاديش (٩٥,٥٪)	٢٥,٩٪	٤٩٥ ٤٢٤	٥٤٩ ٥٠٣	٥٤٩ ٧٧٦	٥٤٩ ٧٧٦	٠,٠	غير متاح	١٢,٠٪	قمصان تي شيرت
بنغلاديش (٧٢,٩٪)	١٧,٦٪	٣٣٥ ٧٥٨	٤٧٣ ٣٦٦	٤٧٢ ٩٨٩	٤٧٢ ٩٨٩	٠,٠	غير متاح	١٢,٤٪	جرازي، بولوفرات، وما شابهها مصنوعة من ألياف صناعية
بنغلاديش (٦١,٥٪)	٦,١٪	١١٧ ٥٩٨	١٧١ ١٩٧	١٧١ ١٤٨	١٧١ ١٤٨	٠,٠	غير متاح	١٢,٤٪	جرازي، بولوفرات قطنية وما شابهها مصنوعة حياكة أو

الموردون الرئيسيون وحصتهم من إجمالي الواردات ذات الصلة	الحصة من إجمالي التجارة التفضيلية ذات الصلة	الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة				أسعار التعريفية			وصف المنتج
		الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً المعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من السلع المشمولة بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	ما يخضع للرسوم الجمركية من الواردات من المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	أقل البلدان نمواً	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	الدولة الأولى بالرعاية	
									كروشييه
بنغلاديش (٩٩,١٪)	٤,٧٪	٨٩ ٣٥٥	٩٠ ٣٨٢	٩٠ ٣٥٤	٩٠ ٣٥٤	٠,٠	غير متاح	١٢,٠٪	قرديس وإريبيان مجمّد
بنغلاديش (٨٢,٣٪)	٤,٦٪	٨٨ ٤٤٦	١٨١ ٥٩٨	١٨١ ٦٦٢	١٨١ ٦٦٢	٠,٠	غير متاح	١٢,٤٪	سراويل قطنية عادية وقصيرة للرجال والأولاد وما شابهها
	١٠٠٪	١ ٩١٢ ٤٧٥	٢ ٩٨١ ٥٢٢	٢ ٩٨١ ٤٣٠	٢ ٩٨١ ٤٣٠				إجمالي الواردات ذات الصلة

المصدر: الأونكتاد.

٢٧- وبعد بدء نفاذ مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" لعام ٢٠٠١ كان من المتوقع أن ينتقل مصدرو أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من الاستفادة من أفضليات كوتونو إلى شروط نظام الأفضليات المعمم (في إطار "مبادرة كل شيء ما عدا السلاح")، إذ يشكل نظام الأفضليات المعمم النظام المؤاتي أكثر من سواه لأقل البلدان نمواً كافة. غير أن غالبية من أقل البلدان نمواً من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ظلت تصدّر في عام ٢٠٠٢ سلعاً بأفضليات كوتونو حتى رغم أن نظام أفضليات كوتونو قد أصبح على المستوى العالمي أقل مؤاتة لأقل البلدان نمواً من المخطط المعزز لنظام الأفضليات المعمم. وهذا الوضع الغريب الذي يوضح فئتي السجلات التجارية، وهما فئة شروط كوتونو وفئة شروط مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" في الجدول ٤، سببه على ما يبدو هو الفرق بين شهادة منشأ كوتونو وشهادة منشأ نظام الأفضليات المعمم. فالمصدرون بموجب اتفاق كوتونو الذين اعتادوا استخدام شهادة المنشأ "أوروبا ١" "EUR 1" المفروضة بموجب ذلك الاتفاق واصلوا في عام ٢٠٠٢ (وربما بعده) ما اعتادوا عليه بدلاً من اعتماد شهادة المنشأ المسماة "الاستمارة ألف" ("Form A") المطلوبة بموجب نظام الأفضليات المعمم. ففي وقت الاستيراد إلى سوق الاتحاد الأوروبي تسجل المعاملة تحت بند التدفقات التجارية بحسب اتفاق كوتونو أو تحت بند التجارة وبحسب نظام الأفضليات المعمم وذلك استناداً إلى شهادة المنشأ "أوروبا ١" أو "الاستمارة ألف" ("EUR 1 or "Form A") التي يقدمها المستورد في كشفه الجمركي. أما الميزة النسبية التي ربما وجدها المصدرون من أقل البلدان نمواً من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وزبائنهم في استخدام نظام أفضليات كوتونو بدلاً من الاستفادة من المعاملة وفقاً لمبادرة "كل شيء ما عدا السلاح": فهي ميزة تتباين بتباين المنتج: ففي إطار مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" قد يحرم المصدرون أنفسهم من قاعدة تراكمية أكثر تحراً ينص عليها اتفاق كوتونو بشأن منشأ المدخلات؛ وفي

المقابل، فإن المصدرين، باستخدامهم شروط كوتونو بدلاً من شروط مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"، قد يفوتون على أنفسهم هامش أفضليات أفضل لهم^(١٦).

الجدول ٥

المنتجات الرئيسية المستوردة من أقل البلدان نمواً في إطار مخطط الأفضليات المعمم لليابان في عام ٢٠٠٢

وصف المنتج	أسعار التعريف		الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة				الحصة
	الدولة الأولى بالرعاية	أقل البلدان نمواً	أقل البلدان نمواً	أقل البلدان نمواً	ما يخضع للرسوم الجمركية من الواردات من السلع المشمولة بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً المعاملة التفضيلية ذات الصلة	
الواردات من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في إطار مخطط اليابان							
جوز المكاداميا الطازج أو المجفف	٥,٠%	٠,٠	٢ ٣٣٤	٢ ٣٣٤	٢ ٣٣٤	٢ ٢٤٣	٧٣,٧ (١٠٠٪)
شمع النحل	١٢,٨%	٠,٠	٧٩٩	٧٩٩	٧٩٩	٧٩٩	٢٦,٣ (٥١٪)
إجمالي الواردات ذات الصلة			٣ ١٣٣	٣ ١٣٣	٣ ١٣٣	٣ ٠٤٢	١٠٠
الواردات الرئيسية من المنتجات غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في إطار مخطط اليابان							
الأحطبوط	٧,٠%	٠,٠	٤١ ٠٨٨	٤١ ٠٨٨	٤١ ٠٨٨	٣٩ ٨٢٢	٢٠,٩ (٩٧,٣٪)
الكاثود وأجزاء الكاثود المصنوعة من النحاس	٢,٠%	٠,٠	٥٥ ٣٧٢	٥٥ ٣٧٢	٥٥ ٣٧٢	٥٥ ٣٧٢	١٧,٥ (٦٧,٧٪)
أحذية أخرى	٣٣,٨%	٠,٠	٢٨ ٧٣٨	٢٨ ٧٣٨	٢٨ ٧٣٨	٢٨ ٧٣٨	١٥,١ (٣٩,٧٪)
أحذية أخرى	٣٣,٨%	٠,٠	٢٠ ٩١٦	٢٠ ٩١٦	٢٠ ٩١٦	٢٠ ٩١٦	١١,٠ (٣٨,١٪)
إجمالي الواردات ذات الصلة			٢١٥ ٤٩٠	٢١٥ ٤٩٠	٢١٥ ٤٩٠	٢١٤ ٢٢٤	١٩٠ ٢٣٠

المصدر: الأونكتاد.

٢٨- ويستفيد التبغ من أعلى هامش تفضيلي نتيجة للمعاملة على أساس أفضليات كوتونو لأن هذا المنتج يواجه تعريفه جمركية بنسبة ١٨,٤ في المائة بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية، إذ يخضع لرسم جمركي محدد أدنى يبلغ ٢٢ يورو ورسم جمركي محدد أقصى يبلغ ٢٤ يورو لكل ١٠٠ كيلوغرام. أم زيت الفول السوداني (غامبيا، السنغال) فيستفيد من هامش تفضيلي بنسبة ٦,٤ في المائة، وقد أظهر معدل استفادة مرتفع (زاد على ٩٠

في المائة)، بينما تتمتع الفينلا (جزر القمر، مدغشقر) بهامش تفضيلي نسبته ٦ في المائة. كما صُدِّر السكر الخام (إريستريا، ملاوي، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا) إلى الاتحاد الأوروبي في إطار معاملة تفضيلية وإن كان ذلك بنسبة استفادة منخفضة (٥٠ في المائة)^(١٧).

٢٩- وفي مجال السلع غير الزراعية، يمثل خطأ تعريفيًا، تشمل منتجات مصائد الأسماك والألمنيوم والملابس، ٨٥ في المائة من جميع الواردات ذات الصلة من أقل البلدان نموًا من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار أفضليات كوتونو. وقد حصل على القيمة التجارية الأفضل في هذا النطاق الألمنيوم غير المصنع (موزامبيق) في إطار هامش تفضيلي بنسبة ٦ في المائة. وسجلت هوامش أعلى (ومعدلات استفادة أعلى) للتونة المحفوظة (٢٤ في المائة)، كان المستفيد الرئيسي منها مدغشقر والسنغال، أما الأسماك الطازجة من السنغال وموريتانيا فقد صُدِّرت بهامش تفضيلي نسبته ١٥ في المائة. وأما الملابس مثل التيشيرت والجُرزات والسرراويل (مدغشقر) فهي أيضاً من السلع التي تمتعت بهامش تفضيلي زادت نسبته على ١٠ في المائة كما تمتعت بمعدل استفادة مرتفع.

الأفضليات في إطار مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"

٣٠- في عام ٢٠٠٢، شكلت أربعة خطوط تعريفية تتعلق بالملابس وبند تعريفي واحد يتعلق بالأربيان نسبة ٥٩ في المائة من جميع الواردات من السلع غير الزراعية من أقل البلدان نموًا خلاف تلك الواقعة في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار مخطط الأفضليات المعمم ("كل شيء ما عدا السلاح"). وقد شمل نحو ٤٠ خطأً تعريفيًا بمستوى ٨ خانات ٨٥ في المائة من جميع الواردات ذات الصلة. ومن تلك البلدان، كان المستفيد الأكبر من هذا المخطط التفضيلي بنغلاديش، وكمبوديا، ونيبال، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. أما قمصان التيشيرت والجُرزات المصنوعة من القطن ومن الخيوط الصناعية (ومعظمها من بنغلاديش) فقد مثلت ٤٢ في المائة من جميع الواردات من السلع غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نموًا خلاف بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار نظام الأفضليات المعمم. وكان معدل الاستفادة مرتفعاً في حالة الملابس المحاكاة أو الكروشيه الآتية من بنغلاديش، ولكن هذا المعدل كان دائماً معدلاً متدنياً أو كان يقارب الصفر في حالة كمبوديا، ويعزى ذلك في جانب منه إلى الصعوبات في تلبية شروط قواعد المنشأ^(١٨).

أقل البلدان نموًا ومخطط اليابان التفضيلي

٣١- في السوق اليابانية، شكل منتجان هما جوز المكاداميا وشمع النحل ٧٨ في المائة، في عام ٢٠٠٢ من جميع الواردات الزراعية الآتية على أساس تفضيلي من أقل البلدان نموًا، إذ بلغ الهامش التفضيلي لجوز المكاداميا ٥ في المائة ولشمع النحل ١٢,٨ في المائة.

٣٢- وأما في حالة المنتجات غير الزراعية، فقد مثل ١٤ خطأً تعريفيًا نسبة ٨٥ في المائة من جميع الواردات من أقل البلدان نموًا في إطار مخطط اليابان. وكان الأخطبوط هو المنتج الرئيسي (معظمه من موريتانيا)، وذلك بهامش تفضيلي نسبته ٧ في المائة ومعدل استفادة بلغ ٩٠ في المائة. وأتت الواردات من الأحذية (معظمها من بنغلاديش، وكمبوديا، وميانمار) في إطار هامش تفضيلي مرتفع (٣٣,٨ في المائة)، بينما كان النحاس من زامبيا المادة المستوردة الرئيسية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بهامش تفضيلي نسبته ٣ في المائة.

أقل البلدان نمواً والمخططات التفضيلية في الولايات المتحدة

٣٣- ليست جميع واردات الولايات المتحدة من أقل البلدان نمواً معفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. فيبدو أن أقل البلدان نمواً تواجه فعلاً في سوق الولايات المتحدة رسوماً جمركية يزيد متوسطها عن متوسط الموردين الآخرين. وفي عام ٢٠٠٣، كاد متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على الواردات من أقل البلدان نمواً أن يبلغ نحو ٣ أمثال متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الآتية إلى سوق الولايات المتحدة على أساس غير تفضيلي (١,٥٩ في المائة). وهناك سببان لهذه الحالة.

٣٤- السبب الأول هو أن الولايات المتحدة لا تمنح أقل البلدان نمواً أفضليات لدخول سوقها ضمن معاملة خاصة منتظمة لهذه البلدان. فهناك مبدأ قديم في السياسة التجارية للولايات المتحدة هو مبدأ جعل المعاملة التفضيلية مشروطة بامتثال متلقي هذه المعاملة لمعايير أهلية معينة يتعلق معظمها بقوانين وسياسات البلدان المعنية. ويوجد مخططان تفضيليان هما مخطط الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة ونظام قانون النمو والفرص في أفريقيا، وهذان مخططان تفضيليان يقدمان معاملة تفضيلية لمجموعة من البلدان النامية تضم عدداً من أقل البلدان نمواً. وفيما يتلقى ٤١ بلداً من أقل البلدان نمواً أعلى درجات المعاملة التفضيلية في إطار برنامج نظام الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة (باسم "البلدان المستفيدة الأقل نمواً"^(١٩))، وهي تسمية لا صلة لها بتصنيف الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً)، تحرم ستة من تلك البلدان من أي معاملة في إطار نظام الأفضليات المعمم وتستثنى تالياً من أفضلية "البلد المستفيد الأقل نمواً"^(٢٠). أما البلدان الثلاثة الأقل نمواً المتبقية^(٢١) فلا تستفيد إلا من نظام الأفضليات المعمم الأساسي.

٣٥- والسبب الثاني يتعلق بالبنية السلعية لتجارة الولايات المتحدة مع أقل البلدان نمواً: فلا تزال الملابس تستثنى من مخطط نظام الأفضليات المعمم، مما يجد من جعل المنتج مشمولاً بالأفضليات التجارية التي تمنحها الولايات المتحدة لأقل البلدان نمواً بقدر ما تمثل الملابس جزءاً ضخماً من الصادرات المحتملة إلى الولايات المتحدة من عدد من أقل البلدان نمواً. ويبين الجدول ٦ (الوارد في الصفحة ١٦) أن عدداً قليلاً من البلدان والمخطوط التعريفية يمثل حصة كبيرة من المنافع التي تحصل عليها أقل البلدان نمواً من المخططين التفضيليين الرئيسيين في الولايات المتحدة.

٣٦- وإذا بلغت قيمة صادرات أنغولا ٢,٧ بليون دولار في إطار مخطط الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ طغى النفط الخام على قائمة السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة من أقل البلدان نمواً على أساس تفضيلي. فبدون نفط أنغولا، تتجاوز القيمة الإجمالية لصادرات أقل البلدان نمواً إلى الولايات المتحدة بشروط تفضيلية فعلية ٢٠٣ ملايين دولار في السنة ذاتها، وهذا مبلغ يزيد قليلاً عن القيمة الإجمالية لصادرات أقل البلدان نمواً إلى اليابان بشروط تفضيلية.

٣٧- أما ملاوي التي بلغت قيمة صادراتها من التبغ على أساس تفضيلي ٥,٣ ملايين دولار في إطار قانون النمو والفرص في أفريقيا فقد بلغ معدل استفادتها ٢٥ في المائة فقط ولكنها مثلت نحو ٧٠ في المائة من إجمالي الواردات الزراعية من أقل البلدان نمواً وفقاً لشروط ذلك القانون ٢٠٠٢. وفي مجال السلع غير الزراعية، يقع معظم صادرات أقل البلدان نمواً بشروط ذلك القانون في سبعة خطوط تعريفية تتعلق بالملابس من ليسوتو مدغشقر مثلت ٨٤ في المائة من جميع الصادرات التفضيلية ذات الصلة.

الجدول ٦

المنتجات الرئيسية المستوردة من أقل البلدان نمواً
في إطار المخططات التفضيلية في عام ٢٠٠٢

وصف المنتج	الدولة الأولى بالرعاية	والفرص في أفريقيا	المعمم	من أقل البلدان نمواً	من أقل البلدان نمواً	الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة			الحصة من إجمالي الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	الموردون الرئيسيون وحصتهم من إجمالي الواردات ذات الصلة
						إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً		
الواردات من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا										
التبغ	٣٧,٥ ك/كغ	٠,٠	غير متاح	٢٢ ٣٩٨	٢٢ ٣٩٨	٢٢ ٣٩٨	٢٢ ٣٩٨	٥ ٣٤٠	١٠٠٪	ملاوي (٩٨,٢٪)
إجمالي الواردات ذات الصلة				٢٢ ٣٩٨	٢٢ ٣٩٨	٢٢ ٣٩٨	٢٢ ٣٩٨	٥ ٣٤٠	١٠٠٪	
الواردات الرئيسية من المنتجات غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا										
كزرات وبولوفرات وما شابهها	١٧,٨٪	٠,٠	غير متاح	١٠٩ ١٤٦	١٠٩ ١٤٦	١٠٩ ١٠٨	٥٧ ٧٦٠	٢٩,٥٪	٥٩,٥٪	ليسوتو
سراويل قطنية للنساء أو الفتيات	١٦,٩٪	٠,٠	غير متاح	٨١ ٩٨٩	٨١ ٩٨٩	٨١ ١٠٣	٥١ ٢٢٤	٢٦,١٪	٦٦,٦٪	ليسوتو
سراويل قطنية للرجال أو الأولاد	١٦,٩٪	٠,٠	غير متاح	٨٠ ٦٠٢	٨٠ ٣٦٩	٨٠ ٣٦٩	٤٥ ٠٢٢	٢٣,٠٪	٥٩,١٪	ليسوتو
إجمالي الواردات ذات الصلة				٣٣١ ١٢٩	٣٣١ ١٢٩	٣٢٩ ٧٩٦	١٩٦ ١٠٣	١٠٠٪		
الواردات الرئيسية من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في إطار مخطط نظام الأفضليات المعمم للبلدان التي تُعتبر "الأقل نمواً"										
جينسنغ	١٪	٠,٠	غير متاح	٥١٧	٥١٧	٥١٧	٥١٧	٣٥,١٪	١٠٠٪	الكونغو الديمقراطية
ألواح الجيلاتين ومشتقاتها	٢,٨ ك/كغ + ٣,٨٪	٠,٠	غير متاح	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	١٩,٤٪	١٠٠٪	بنغلاديش
السجائر التي تحتوي على التبغ	١,٠٥ د/كغ + ٢,٣٪	٠,٠	غير متاح	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	١٧,٢٪	١٠٠٪	كمبوديا
إجمالي الواردات ذات الصلة				٤ ٦٦٣	٤ ٦٦٣	٤ ٦٦٣	١ ٤٧٢	١٠٠٪		
الواردات من المنتجات غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في إطار مخطط نظام الأفضليات المعمم للبلدان التي تُعتبر "الأقل نمواً"										
زيت النفط	١٠,٥ سستان للبرميل الواحد	٠,٠	غير متاح	٢ ٩١٩ ٤٤٣	٢ ٩١٩ ٤٤٣	٢ ٩١٩ ٤٤٣	٢ ٧٠٧ ٠٢٢	١٠٠٪	٨٥,٣٪	أنغولا
إجمالي الواردات ذات الصلة				٢ ٩١٩ ٤٤٣	٢ ٩١٩ ٤٤٣	٢ ٩١٩ ٤٤٣	٢ ٧٠٧ ٠٢٢	١٠٠٪		

المصدر: الأونكتاد.

الآثار التجارية التي يُتوقع أن يسفر عنها تآكل الأفضليات

٣٨- يورد الجدول ٧ (في الصفحة ١٨) نتائج محاكاة تضم سيناريو حدوث تآكل كامل في الأفضليات التجارية، وهي محاكاة تستند إلى نموذج من نماذج التوازن الجزئي الذي يُطبَّق على بعض الخطوط التعريفية التي سبق بحثها وعلى تدفقات التجارة التي جرت فعلاً بشروط تفضيلية. أما محاكاة الآثار التجارية التي يُتوقع أن يسفر عنها تآكل الأفضليات في منتجات مختارة فهي محاكاة أُنشئت بواسطة البرنامج الحاسوبي ويتس (WITS) (حل التجارة المتكاملة العالمي)، وهذا البرنامج هو أداة طورها الأونكتاد بالتعاون مع البنك الدولي. وهذه الأداة مفيدة فائدة كبيرة في تحليل الدفعة الأولى من آثار تحرير التجارة التي تطال خطوطاً تعريفية محددة. وفي عملية المحاكاة هذه تُهمل الآثار المشتركة بين القطاعات التي لا يمكن حصرها إلا من خلال نموذج توازن عام مثلما هي حالة الحواجز غير التعريفية بما فيها القيود الكمية. وفيما يتعلق بالملابس، لا يأخذ هذا النموذج في الاعتبار إلغاء الحصص بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الأنسجة والملابس.

٣٩- ويورد الجدول ٧ نوعين من الآثار المتوقعة. فالآثر المسمى إنشاء التجارة تحدّثه تغيرات في الطلب على المنتج ذات الصلة في السوق قيد النظر جراء تغيرات السعر المتصلة بتخفيض تعريفات معاملة الدولة الأولى بالرعاية^(٢٢). أما الآثر المسمى تحويل التجارة فهو انعكاس للاستعاضة عن سلع مستوردة من البلد المورد المعني بسلع ماثلة لها منشؤها بلدان موردة أخرى، وذلك نتيجة لتغيرات في أسعار استيراد تلك السلع، هذه التغيرات التي ترتبط بالتغيرات التعريفية في سياق تآكل الأفضليات. وأما الآثر السلبي للتحويل الذي يُلاحظ في عامود تحويل التجارة بكامله في الجدول ٧ فيمثل الخسائر التجارية ("للموردين الخاسرين") التي يُتوقع أن تلحق بالمنافسين الأجانب في السوق ذات الصلة بعد حدوث تآكلٍ كاملٍ مفترض في الهوامش التفضيلية.

٤٠- وعلى الرغم من القيود الناشئة عن عدم أخذ العامل المشترك بين القطاعات في الاعتبار، يشير الجدول إلى أن أقل البلدان نمواً ستواجه خسائر في حصتها من السوق في إطار بعض الخطوط التعريفية التي كانت قد حُدِّدت باعتبارها الأكثر استفادة من الأفضليات التجارية. أما فيما يتعلق بالمنتجات القليلة في سوق الاتحاد الأوروبي وفي سوق اليابان (باستثناء الفانيليا وشرائح السمك في السوق الأوروبية الوحيدة)، وكذلك بصادرات التبغ من ملاوي إلى الولايات المتحدة، فإن الآثر (السلبي) للتحويل يتجاوز في أغلب الأحيان الآثر (الإيجابي) للإنشاء، وهذا يعزز مشاعر الخوف من زيادة تهميش أقل البلدان نمواً المعنية جراء ما يلحق بها من خسائر في حصتها من السوق. وهذا الآثر السلبي المتوقع من تآكل الأفضليات هو أثر مهم أهمية كبيرة لمزارعي التبغ في ملاوي، ومنتجي الألمنيوم ومزارعي الأريبيان في موزامبيق، وصانعي الأحذية في كمبوديا. وفي سوق الولايات المتحدة للملابس، في المقابل، يتجاوز أثر إنشاء التجارة في سيناريو (تآكل الأفضليات) في محاكاة التجارة الحرة أثر تحويل التجارة في خطين من الخطوط التعريفية الثلاثة التي يبرزها الجدول ٧، وذلك في الغالب لمنفعة المنتجين من أقل البلدان نمواً في آسيا. أما الخسائر فتُتوقع في بعض أقل البلدان نمواً الأشد اعتماداً على أفضليات دخول الأسواق مثل ليسوتو ومدغشقر.

٤١- أما الجزء الثاني من المحاكاة فيقتصر على سيناريو التآكل الكامل لهوامش الأفضليات بغض النظر عن السياق الذي شهد مؤخراً إلغاء حصص النسيج والملابس. ولذلك فإن هذه النتائج لا تعكس إلا الردود التنافسية

المتوقعة على تحرير التجارة إذا ما بقيت جميع العوامل الأخرى على حالها. أما بالنسبة إلى بعض أقل البلدان نمواً، فإن إلغاء الحصص لمنتجات النسيج، رغم الاحتفاظ بأفضليات، قد تترتب عليه نتائج اجتماعية - اقتصادية أفسى مما في السيناريو المفترض للتآكل التام للأفضليات الموجز في الجدول ٧.

الجدول ٧

محاكاة الأثر الذي يلحق بصادرات أقل البلدان نمواً من منتجات مختارة في سيناريو
التجارة الحرة في أسواق الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة
(الحساب بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المورد الخاسر الأول أو الرئيسي		المورد الكاسب الأول		الآثار التجارية المتوقعة لأقل البلدان نمواً		التعريف الفعلية لشرط الدولة الأولى بالرعاية قبل سيناريو التجارة الحرة	المنتج
إجمالي الأثر التجاري	البلد	إجمالي الأثر التجاري	البلد	تحويل التجارة	إنشاء التجارة		
الأثر المحاكى في سيناريو التجارة الحرة الذي يلتحق بواردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية							
			الولايات المتحدة	٤٠٧٥-	٦٣	(الحد الأدنى ٢٢ يورو والأقصى ٢٤ يورو لكل ١٠٠ كلغ)	التبغ
٣٣٤٥-	ملاوي	٦١٦٠	الولايات المتحدة	٤٠٧٥-	٦٣		
٣٧٣-	السنغال	١٦٣٢	الأرجنتين	١٠١٧-	٤٩١	٦,٤٪	زيت القول السوداني الخام
			الولايات المتحدة	٧٧٠-	٨٩٠	٦,٠٪	الفانيلا
١٠-	مدغشقر	٣٢٩	الولايات المتحدة	٧٧٠-	٨٩٠	٦,٠٪	
الأثر المحاكى في سيناريو التجارة الحرة الذي يلتحق بواردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات غير الزراعية							
٣٤٩٨٦-	موزامبيق	٥٢٦٤٦	روسيا	٣٦٥٨١-	١٥٩٨	٦,٠٪	الألمنيوم
٣٥٥٥-	موزامبيق	٥٦٠٤	الأرجنتين	٦٨١٣-	٤٧٥٢	١٢,٠٪	القريديس والإربيان المجدد
٢٤-	جامايكا	١١٦٤	كينيا	٩١٥-	٢١٣٠	٩,٠٪	شرائح السمك الطازجة أو المجددة
الأثر المحاكى في سيناريو التجارة الحرة الذي يلتحق بواردات اليابان من المنتجات غير الزراعية التي تم أقل البلدان نمواً المتلقية أفضليات ذات صلة من نظام الأفضليات المعمم							
٣٤٥٨-	موريتانيا	١٤٠٥٢	المغرب	٣٥٧٣-	٥٢	٧,٠٪	الأخطبوط
٤٢٨-	مياغار	٤٠٢٤	شيلي	١٠٧٧-	٩١٥	٣,٠٪	الكاثود وأجزاء الكاثود المصنوعة من النحاس
١١١١-	بنغلاديش	٣٠١٣	إيطاليا	٢٧٧٤-	صفر	٣٣,٨٪	أحذية أخرى
٣٢١٩-	كمبوديا	٤٧٦٩	إيطاليا	٣٦٩٢-	٤	٣٣,٨٪	أحذية أخرى

المورد الخاسر الأول أو الرئيسي		المورد الكاسب الأول		الآثار التجارية المتوقعة لأقل البلدان نمواً		التعريف الفعلية لشروط الدولة الأولى بالرعاية قبل سيناريو التجارة الحرة	المنتج
إجمالي الأثر التجاري	البلد	إجمالي الأثر التجاري	البلد	تحويل التجارة	إنشاء التجارة	ك/كغ	
الأثر المحاكى في سيناريو التجارة الحرة الذي يلتحق بواردات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية التي تهم أقل البلدان نمواً المتلقية أفضليات في إطار قانون النمو والفرص في أفريقيا							
٣١٣٦-	ملاوي	٩٥٢٧	البرازيل	٣٣٣١-	٢٢٣,٠	٣٧,٥	التبغ
الأثر المحاكى في سيناريو التجارة الحرة الذي يلتحق بواردات الولايات المتحدة من المنتجات غير الزراعية التي تهم أقل البلدان نمواً المتلقية أفضليات في إطار قانون النمو والفرص في أفريقيا							
١٢٠٤-	مدغشقر	١٢٥٣٦	هونغ كونغ	١٤٢٤-	٢٢٤	٪٤,٠	الكترات والبولوفرات وما شابهها المصنوعة من الكشمير
٩٢١-	ليسوتو	٤٧٠٥٤٥	هونغ كونغ	٣٦٨٥-	٣٨٧١	٪٣٢,٠	الكترات والبولوفرات وما شابهها المصنوعة من ألياف صناعية
٢٩-	ليسوتو	١٨٥٨٠٧	هونغ كونغ	٢٣٥١-	٤٢٦١	٪١٩,٧	قمصان قطنية للرجال والأولاد

المصدر: الأونكتاد.

٤٢- وقدرت دراسات أخرى أجريت حديثاً الخسائر المتوقعة في الصادرات ذات الصلة من أقل البلدان نمواً بنسبة ١,٧ في المائة من إجمالي صادرات هذه البلدان، لا سيما كنتيجة لتركز هذه الصادرات في منتوجات تتمتع بهوامش تفضيلية ضخمة^(٢٣).

الصيغ والخيارات الممكنة للتخفيف من الآثار السلبية التي يلحقها تآكل الأفضليات بأقل البلدان نمواً

٤٣- منذ ٣٠ سنة تقريباً، تمنح أفضليات دخول السوق بهدف التخفيف من تأثير العقوبات التي تعترض سبيل أقل البلدان نمواً في مجال المنافسة وبغية تيسير النمو الاقتصادي لهذه البلدان من خلال تنويع الصادرات. وعلى الرغم من أن هذا الهدف لا يزال هدفاً حيويًا للعديد من أقل البلدان نمواً، كانت الأفضليات تتآكل وما زالت، ويُعتبر من الضروري إيجاد نُهج بديلة أو تكميلية لدعم تجارة أقل البلدان نمواً. وكما ذكر حديثاً في تقرير مشروع الألفية المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ينبغي لسياسات التجارة الدولية أن تُحسّن فرص دخول السوق ومعدلات التبادل التجاري لأفقر البلدان وأن تُعزز قدرتها التنافسية في جانب العرض من خلال زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية وتيسير التجارة^(٢٤).

٤٤- وقد أطلق الشركاء التجاريون الرئيسيون لأقل البلدان نمواً مؤخراً عدداً من المبادرات الهامة التي ترمي إلى تحسين فرص دخول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ومن المسلّم به عموماً أنه يمكن القيام على نطاق أوسع بدراسة مفهوم المعاملة التفضيلية. وعلى سبيل التحديد، أُطلقت الدعوة إلى اتخاذ تدابير دعمٍ دولية خاصة لتعزيز قدرات

أقل البلدان نمواً في جانب العرض، واعتبر أن من الأهداف الهامة في الوقت ذاته زيادة الاستفادة من الأفضليات المتبقية والحصول على تعويض مالي عن تآكل الأفضليات.

٤٥ - ويستطرق هذا الفرع من المذكرة إلى قليل عدد من الخيارات الممكنة للتخفيف من الآثار السلبية لتآكل الأفضليات، وهذه الخيارات هي: (أ) تحسين فعالية أفضليات دخول السوق؛ (ب) والتعويض المالي؛ (ج) واتباع نهج موسّع إزاء مفهوم المعاملة الخاصة والتفضيلية في نظام التجارة المتعدد الأطراف، يشمل التدابير التفضيلية التي تتصل اتصالاً مباشراً بهدف تطوير القدرة في جانب العرض.

تحسين الأفضليات التجارية

٤٦ - توجد في مجال دخول الأسواق سبيلٌ لاحتواء حجم أو أثر تآكل الأفضليات. والأمر الأهم في هذا الصدد هو قيام الشركاء التجاريين من البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالتزامهم بتقديم معاملة تقوم على الإعفاء الجمركي والإعفاء من الحصص لجميع المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً، على أن تكون قواعد المنشأ مناسبة للقدرة الصناعية لهذه البلدان. وقد كررت أقل البلدان نمواً هذا الطلب في الإعلانات الوزارية ذات الصلة (زنجبار، داكا، ليفينغستون). وقد أبرز إعلان الدوحة هذا الطلب لكنه توقف دون إحراز تقدم في اتجاه الربط بين الأفضليات التجارية و/أو المرونة في قواعد المنشأ.

٤٧ - وكما أكدت بضعة تقارير من تقارير الأونكتاد^(٢٥)، توجد فجوات عديدة في مخططات الأفضليات الحالية إذ تُحرم بعض البلدان والكثير من المنتجات من المعاملة التفضيلية إما من حيث المبدأ أو في الممارسة العملية. ومن المستحسن جداً أن يسعى الشركاء التجاريون من البلدان المتقدمة النمو إلى سد هذه الفجوات في أسرع وقت ممكن، ويُفضّل القيام بذلك من خلال تحويل مخططات الأفضليات الأحادية الجانب إلى التزامات قابلة للتنفيذ قانوناً. وعلى العكس من المعاملة العادية الأحادية الجانب للبلدان النامية الأخرى على أساس نظام الأفضليات المعمم، يمكن جعل أفضليات دخول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق أفضليات مُلزمة ودائمة.

٤٨ - أما أقل البلدان نمواً التي لديها مجال لإحراز تقدم في اتجاه التخرج من وضع أقل البلدان نمواً عن طريق توسيع التجارة (لا سيما في صناعة الملابس) فيمكنها أن تكسب الكثير من زيادة الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه من قِبَل شريك تجاري رئيسي مثل الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بسوق الاتحاد الأوروبي، فإن قواعد المنشأ الحالية تميل إلى إعاقة الاستفادة من أفضليات مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" في بعض أنشطة التصنيع. أما المبادرة التي اتخذتها المفوضية الأوروبية مؤخراً لتبسيط قواعد المنشأ فتتيح فرصة لمراجعة هذه القواعد بهدف تعزيز الاستفادة من الأفضليات. وكما حاجج الأونكتاد دائماً، فإن تنسيق قواعد المنشأ للأفضليات التجارية الممنوحة لأقل البلدان نمواً لا يزال خياراً مستصوباً للغاية في مجال السياسة العامة^(٢٦).

التعويض مالياً عن تآكل الأفضليات

٤٩ - على الرغم من أن دخول الأسواق على أساس تفضيلي يُعتبر مشروعاً بفضل الشرط التمكيني ورغم اعتباره جانباً هاماً من جوانب التعاون الدولي بين الشركاء التجاريين، كان هذا الدخول التفضيلي مسألة من مسائل السياسة العامة تقع خارج نطاق اختصاص أمانة "الغات" (حتى عام ١٩٩٤) أو منظمة التجارة العالمية

(منذ عام ١٩٩٥). فالوضع القانوني لنظام الأفضليات المعمم في الإطار التجاري المتعدد الأطراف كان وضع الاستثناء من بعض القواعد الأساسية من قواعد التجارة المتعددة الأطراف، لكنه لم يكن التزاماً واجب التطبيق^(٢٧).

٥٠ - ولم تكن قط فكرة تعويض البلدان مالياً عن الآثار السلبية لتآكل الأفضليات فكرة متوخاة كمسألة من مسائل التجارة المتعددة الأطراف. وفي المقابل، كانت مجموعات التدابير المالية شائعة في معظم مخططات التكامل الثنائية والإقليمية. وعلى سبيل التحديد، فقد وُجدت آليات التمويل التعويضي في إطار اتفاقات لومي المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ واحتُفظ بها في إطار اتفاق كوتونو للشراكة، كما يتبين من أداة فلكس التي تقدم دعماً للميزانية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ^(٢٨). وفي عام ١٩٩٩، أنشأت المفوضية الأوروبية إطاراً خاصاً للمساعدة بغية دعم منتجي الموز في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وذلك في سياق الإنهاء التدريجي المتوقع للمعاملة التفضيلية التي كان هؤلاء المنتجون يتمتعون بها في سوق الاتحاد الأوروبي. وأنشئ برنامج آخر للمساعدة المالية لمنتج محدد (بنطاق يبلغ أقصاه ٧٠ مليون يورو) وذلك لصالح صناعة الروم في البحر الكاريبي تعويضاً للمنتجين عن تآكل هوامش الأفضليات في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمشروبات الروحية بعد أن جرى تحرير هذه الأسواق في عام ١٩٩٦. أما التعاون المالي مع البلدان النامية في شكل منح تقدّم للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على تحرير التجارة فكان ممارسة شائعة لدى الاتحاد الأوروبي^(٢٩).

٥١ - وفي عام ٢٠٠٤، أعلن صندوق النقد الدولي إنشاء آلية للتكامل التجاري ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على التغلب على المشاكل التي قد تواجهها في موازين المدفوعات كنتيجة لتحرير التجارة المتعددة الأطراف^(٣٠). وأورد صندوق النقد الدولي تآكل الأفضليات التعريفية، والتغيرات السلبية في معدلات التبادل التجاري بين البلدان التي تعتمد على استيراد الأغذية، وإلغاء الحصص القائمة في إطار اتفاق النسيج والملابس باعتبارها أسباباً محتمة للصعوبات التي تواجه العديد من البلدان النامية في موازين المدفوعات.

٥٢ - وقد بحث المجتمع الدولي آلية التكامل التجاري بحثاً مستفيضاً. فلاحظ البعض أن الآلية المقترحة سوف تزيد عبء ديون أفقر البلدان. وأشار آخرون إلى أن الاستفادة من آلية التكامل التجاري قد تكون صعبة كما كانت الحال في مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي في الستينات. فقد كان هذا المرفق قد صُمم لمساعدة البلدان المتضررة من التقلبات في أسعار السلع العالمية، لكن المشروطيات التي ألحقت به حالت دون اللجوء إليه في معظم الحالات.

٥٣ - واقتُرحت أيضاً فكرة إنشاء صندوق تعويضي للتصدي لمسألة تآكل الأفضليات^(٣١). أما المرر لإنشاء هذا الصندوق فينشأ عن الفكرة القائلة إنه فيما يُعتبر جدول أعمال الدوحة الإنمائي "سلعة عامة عالمية" تم المجتمع الدولي إجمالاً لا يرجح أن تتوزع المنافع المتوقعة من إنشائه توزيعاً منصفاً على أعضاء منظمة التجارة العالمية بل ولا على البلدان النامية من أعضاء تلك المنظمة. وبما أن تحرير التجارة ما زال الهدف العام النهائي لجدول أعمال الدوحة الإنمائي، وبما أن ذلك يعني أن بعض البلدان سوف تتحمل تكاليف تكيف أكبر من تكاليف غيرها، فإن صندوقاً يمول من مساهمات تقدمها بلدان مانحة يمكن أن يكون هدفه تعويض البلدان المتضررة عما تبذله من جهود التكيف ذات الصلة، لا سيما في سياق تآكل الأفضليات. وفيما لقيت هذه الفكرة ترحيباً عاماً بها من قبل الأعضاء المعنيين، لم يتم التوصل بعد إلى أجوبة عن عدد من الأسئلة المتعلقة بمعايير تقييم تآكل الأفضليات وتحديد

التعويض، وعن الأسئلة المتعلقة بإدارة الصندوق. ولاحظت أيضاً دول يُحتمل أن تكون دولاً متلقية أنه كمي تكون المساهمات المالية المخصصة للصندوق التكميلي ذات معنى ينبغي أن تكون إضافة إلى المبالغ المتاحة حالياً في إطار برامج ثنائية.

٥٤ - ومن المسلم به أن مسألة التعويض المالي لأقل البلدان نمواً التي تواجه خطر تآكل الأفضليات لا بد لها من أن تكون في صلب المناقشة الحالية بشأن "المعونة من أجل التجارة"، التي تعتبر ركناً من أركان الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الأمم المتحدة^(٣٣). وكما تكون هذه المعونة من أجل التجارة معونة فعالة وتُحدث الأثر المطلوب ينبغي لها ألا تؤدي إلى نشوء ديون وألا ترتبط بمشروطيات، وينبغي لها أن تنتهج نهجاً طويلاً الأجل إزاء الحاجات الإنمائية مقابل الاستجابة لصدمات موازين المدفوعات بتدابير تكيف مؤقتة.

معالجة الآثار السلبية للتآكل في سياق أوسع نطاقاً

٥٥ - قُدمت مقترحات لإجراء إصلاح في صيغ المعاملة الخاصة والتفضيلية في سياق المفاوضات في إطار جدول أعمال الدوحة الإنمائي وكذلك في الأدبيات حديثة العهد^(٣٣). وقد رأى البعض أن آلية استعراض سياسة التجارة في منظمة التجارة العالمية يمكن تعزيزها باعتبارها المحفل الذي ينبغي أن تُقيّم وتُرصَد فيه المعاملة الخاصة للبلدان النامية بوجه عام وأقل البلدان نمواً بوجه خاص من قبل شركائها التجاريين. ويمكن تحقيق الشفافية الكاملة في هذه المسألة من خلال استعراض سياسة التجارة لبلدان بمفردها من أقل البلدان نمواً ومن خلال دراسة حالتها في إطار استعراض سياسة التجارة لشركائها الإنمائيين. وذكر أن آلية استعراض سياسة التجارة تشكل نافذة فعلية للإطلاع على مدى الامتثال لمبادئ المعاملة الخاصة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية ومدى تنفيذ هذه المبادئ تنفيذاً فعالاً. وفي خارج إطار عضوية منظمة التجارة العالمية، تستطيع المنظمات ذات الصلة بالتنمية أن تستقي من استعراض سياسة التجارة معلومات نفيسة عن نطاق صيغ المعلومات الخاصة التي استفاد منها أي بلد ذي صلة. وهذه المعلومات سوف تلقي ضوءاً على الحاجات الإضافية الممكنة إلى المعاملة الميسرة، وسوف نفسح المجال لتحديد مجموعات سليمة من تدابير الدعم الدولي.

٥٦ - ومن المسلم به أن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة التي تقدّم إلى أقل البلدان نمواً تيسر الدراسة المشتركة لتدابير الدعم الدولي الفعلية أو المستتوية في إطار التجارة الدولية وخارجه لصالح فرادى أقل البلدان نمواً. أما العمل التشخيصي الكامن في المساعدة التقنية التي تقدّم ضمن الإطار المتكامل فيجعل من الممكن للشركاء في الإطار المتكامل أن يحددوا طريقة تقديم الدعم على نحو فعال إلى فرادى أقل البلدان نمواً في جهودها التي تبذلها للتغلب على ضعفاتها التنافسية والمؤسسية في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك القيود الناشئة عن تآكل الأفضليات. ويمكن إجراء جرد بالحاجات إلى صيغ المعاملة الخاصة لدى فرادى البلدان في سياق تآكل الأفضليات وذلك كتكملة لأعمال الإطار المتكامل. ويمكن للأونكتاد أن يقدم مساهمات تحليلية ذات صلة للاستعراض الشامل لحاجة أقل البلدان نمواً إلى معاملة ميسرة.

٥٧ - بدأ النقاش الدولي لصيغ المعاملة الخاصة البديلة في سياق تآكل الأفضليات لدى ملاحظة أن أفضليات دخول السوق ليست شرطاً كافياً لتعزيز بنية الصادرات وأداء التصدير في البلدان النامية. وبحسب ذلك، جرى

التسليم على نطاق واسع بأن الدعم التفضيلي الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون ينبغي له أن يعود بالفائدة على جانب العرض مباشرة في اقتصادات أقل البلدان نمواً وذلك بغية تعزيز القدرات الإنتاجية^(٣٤).

٥٨ - ويمكن للبلدان مانحة الأفضليات أن توفر مزايا ضريبية لمستثمريها بقدر ما يستثمر هؤلاء في أقل البلدان نمواً وبقدر ما يلتزمون بالسعي إلى أهداف ذات صلة لمنفعة البلدان المتلقية، ومن هذه الأهداف تيسير نقل التكنولوجيا، ودعم الحماية البيئية، وتعزيز الروابط بين القطاعات، وتدريب النظراء في البلدان المضيفة. وإذا اعتُبرت الخيارات التفضيلية التي تتخذ شكل إيرادات ضريبية فائتة في البلدان متقدمة النمو كمكافئ للدعم أمكن جعل هذه الخيارات تشترط الحصول على موافقة منح استثناء أو إعفاء من مبادئ أساسية من مبادئ منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، ينبغي اعتبار الدعم الممنوح للاستثمار الأجنبي المباشر والالتزامات المتصلة به في أقل البلدان نمواً دعماً غير قابل للتنفيذ^(٣٥).

٥٩ - وأما صيغ المعاملة الخاصة الأخرى فيمكن أن تشمل دعم التأمين في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً^(٣٦)، لا سيما في البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية. ويمكن أيضاً توخي مرافق للتمويل الخاص عن طريق صندوق عالمي لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وذلك باعتبار هذه المرافق سبيلاً لتحريك الروابط بين القطاعات عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه البلدان، على أن يقدم دعم خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقرر التكاثر مع شركاء أجنبية^(٣٧).

الاستنتاج

٦٠ - توجد فكرة تلقى قبولاً عاماً مفادها أن المنافع المتوقعة على الصعيد العالمي من حصيلة ذات وجهة إنمائية لجدول أعمال الدوحة الإنمائي سوف تجعل من الممكن تمويل الاستجابات الدولية للآثار السلبية التي تنشأ عن تآكل الأفضليات، وسوف تجعل ذلك، على ما يؤمل، ممكناً من خلال إيجاد موارد جديدة مقابل الاستخدامات البديلة للموارد الحالية. غير أن مكاسب الرفاه العالمي من تحرير التجارة قد لا تتحقق في العديد من المجتمعات المحلية التي تعاني من تآكل الأفضليات. وفي حالة الصادرات من الملابس، فإن الآثار التي ترتبت على إلغاء الحصص مؤخرًا، وكذلك تآكل الأفضليات الناشئ عن تراجع التعريفات الجمركية في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية، باتت تشكل تحدياً غير مسبوق في حجمه لقطاعات واسعة من سكان بعض أقل البلدان نمواً.

٦١ - أما المناقشات الجارية بشأن استخدام الأفضليات التجارية فلا بد لها من أن تؤدي إلى قيام الشركاء في تقديم الأفضليات ببذل جهود ترمي إلى تحسين قواعد المنشأ وغيرها من العقوبات المتصلة بالتجارة. غير أنه فيما يمكن دائماً تعزيز الأفضليات التجارية من طرف واحد يظل تعزيز القدرات الإنتاجية في نهاية المطاف الاستجابة الهيكلية الوحيدة للتحدي المتمثل في التغلب على تآكل الأفضليات في أقل البلدان نمواً. ولا بد من استكشاف الأفضليات المتصلة بجانب العرض، لا سيما الصيغ التي تشجع الاستثمار المباشر في أقل البلدان نمواً، باعتبار تلك الأفضليات خياراً لا يقل أهمية على أقل تقدير عن الهدف المباشر وهو الاستفادة على أفضل نحو ممكن من الأفضليات الحالية.

٦٢- ويمكن للإطار المتكامل أن ييسر العمل الدولي في بلد بعينه على هاتين الجبهتين المتوازيتين. ويمكن إيجاد طرق جديدة لإحراز تقدم في اتجاه خيارات بديلة في مجال المعاملة الخاصة، وذلك من خلال زيادة العمل ضمن الإطار المتكامل. وتوجد حاجة إلى تحديد مجموعة كاملة من صيغ المعاملة الخاصة التي تُعتبر حيوية لأي بلد بعينه من أقل البلدان نمواً في سياق تآكل الأفضليات داخل وخارج مجال التجارة متعددة الأطراف. وقد أُشيرَ إلى أن آلية استعراض سياسة التجارة في منظمة التجارة العالمية تشكل إطاراً يمكن من خلاله إحراز تقدم في اتجاه تحسين فهم الجهود التي يبذلها أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو لجعل المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً معاملة مثمرة.

الحواشي

- (١) وثيقة الأونكتاد TD/B/50/5.
- (٢) الاستنتاجات المتفق عليها، (L)476، في مجلس التجارة والتنمية، من "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠"، الفقرة ١٠.
- (٣) انظر تقارير اللجنة الخاصة بالأفضليات التجارية في الأونكتاد. وفي آلية التخرج يحدد عموماً البلد مانح الأفضليات حدود المنافسة (كما في مخطط الولايات المتحدة)، ولكن يمكن النظر أيضاً في معايير حجم التجارة كما في مخطط اليابان.
- (٤) في هذه المذكرة، يقصد بلفظ الانتفاع نسبة الواردات في السلع المصدرة بشروط تفضيلية إلى القيمة الإجمالية للواردات من السلع التي تخضع عامة للرسوم الجمركية والآتية من المنشأ ذاته من السوق ذاتها. ("الواردات التي تخضع عادة للرسوم الجمركية" تشمل الواردات المصدرة بشروط تفضيلية والواردات المصدرة بشروط تفضيلية بدرجة أقل أو بشروط الدولة الأولى بالرعاية). وتسجل البيانات التجارية على أساس الكشف الجمركي وقت الاستيراد في البلدان مانحة الأفضليات.
- (٥) هذه هي الرأس الأخضر، وجزر القمر، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكيريباس، وملديف، وساموا، وساو تومي وبرينسيبي، وتوفالو، وفانواتو.
- (٦) البيانات الواردة في الجدول لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تستند إلى آخر الأرقام المتاحة للأونكتاد من البلدان المعنية مانحة الأفضليات بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥.
- (٧) اتبع مؤلفون آخرون طرقاً أخرى. انظر، على سبيل المثال، "تآكل الأفضليات التجارية: الآثار الاقتصادية المحتملة"، ورقة العمل رقم ١٧ بشأن سياسة التجارة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- (٨) المنتجات المذكورة في هذه القائمة، تجمع بينها الخاصتان التاليتان: صُدّرت جميعها إلى الأسواق الثلاث ذات الصلة في إطار هوامش تفضيلية كبيرة (تصدر الملابس عادة في إطار هامش نسبته ١٢ في المائة)؛ أما قيمة الصادرات السنوية لكل منتج من هذه المنتجات من كل بلد من هذه البلدان فقد تجاوزت ٥ ملايين دولار في السنوات الأخيرة.
- (٩) الرسم الجمركي بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية للكوبالست الخام (HS 810510) المستورد إلى الولايات المتحدة هو ١,٥ في المائة.

الحواشي (تابع)

- (١٠) الرسم الجمركي بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية للأقطاب السالبة وأجزاء الأقطاب السالبة من النحاس المكرر (HS 740311) هو ١ في المائة في الولايات المتحدة و ٢ في المائة في اليابان.
- (١١) الاسم الجمركي بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية للذهب غير المسبوك (HS 710812) هو ٢,١ في المائة في الولايات المتحدة.
- (١٢) تطبيق اليابان والولايات المتحدة رسوماً جمركية محددة على الواردات من النفط الخام (HS 270900) على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية، بينما تستورد استراليا وكندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا النفط بدون تعريف جمركية وفقاً لشرط الدولة الأولى بالرعاية.
- (١٣) وفقاً لمنظمة العمل الدولية والتقارير الأولية لمصرف التنمية الآسيوي.
- (١٤) يعتبر من أقل البلدان نمواً ٤١ بلداً من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ البالغ عددها ٧٩ بلداً.
- (١٥) على سبيل التحديد، أُلغيت إلغاءً كاملاً بموجب مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" أسعار دخول الفواكه والخضار وكذلك الرسوم المحددة المفروضة على الدقيق والسكر، ولكنها لا تزال قائمة، وإن بمعدلات أدنى، بموجب اتفاق كوتونو. انظر: الأونكتاد، "الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً: تقييم أولي للمنافع والتحسينات التي يمكن إدخالها" (UNCTAD/ITCD/TSB/2003).
- (١٦) انظر: الأونكتاد، "الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً: تقييم أولي للمنافع والتحسينات التي يمكن إدخالها"، (UNCTAD/ITCD/TSB/2003)، الصفحتان ٤٨-٤٩.
- (١٧) كان جزء كبير من صادرات السكر الخام من أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٢ قد جرى فعلاً بشروط نظام الأفضليات المعمم (كل شيء ما عدا السلاح).
- (١٨) انظر: الأونكتاد، "الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً: تقييم أولي للمنافع والتحسينات التي يمكن إدخالها" (UNCTAD/ITCD/TSB/2003/8).
- (١٩) انظر: الأونكتاد، نظام الأفضليات المعمم: دليل مخطط الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣، (UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.58/Rev.1)، الصفحة ٤.
- (٢٠) جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليبيريا، وملديف، وميانمار، والسودان، وتيمور - ليشتي.
- (٢١) إريتريا والسنغال (سيستفيدان أيضاً من قانون النمو والفرص في أفريقيا)، وجزر سليمان.
- (٢٢) يفترض المرء أن تغيرات الأسعار تعكس انعكاساً كاملاً للتغيرات في التعريفات ذات الصلة، أي أن التغيرات في التعريفات تعود على المستهلكين بنفع كامل.
- (٢٣) على سبيل التحديد، يجد ليماو أن بنغلاديش وملاوي ومدغشقر سوف تتكبد أكبر الخسائر بالأرقام المطلقة، بينما يرجح أن تكون ملاوي، وليسوتو، وساو تومي وبرينسيبي على رأس الخاسرين من حيث نسبة الخسائر إلى الناتج المحلي الإجمالي. انظر: (N. Limao and M. Olarreaga, "Trade preferences to small developing countries", *Policy Research Working Paper 3565*, 2005 and the welfare costs of lost multilateral liberalization).
- وأشار مؤلف آخر إلى أن ملاوي، وموريتانيا، وهاييتي، والرأس الأخضر، وساو تومي وبرينسيبي هي الأكثر تعرضاً لآثار

الحواشي (تابع)

D. Lippoldt and P. Kowalski, "Trade preference erosion: potential economic impacts", *OECD Trade Policy Working Paper 17*.

(٢٤) انظر: مشروع الأمم المتحدة للألفية، تقرير مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(٢٥) انظر بخاصة: "الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً: تقييم أولي للمنافع والتحسينات التي يمكن إدخالها" (UNCTAD/ITCD/TSB/2003/8).

(٢٦) انظر التقارير المقدمة في الأونكتاد من الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ؛ وانظر: س. إناما، "تحليل مقارن لقواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم" مجلة التجارة العالمية ٢٩ (١)، شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٢٧) قدم مؤخراً مقترح يدعو أيضاً إلى مراجعة النص التمكيني وإلى الإجابة عن أسئلة تقنية عديدة، ويُتوخى المقترح الاستعاضة عن أفضليات دخول السوق بدعم الواردات؛ انظر نونو ليماو ومارسيلو أوليراغا، "الأفضليات التجارية للبلدان النامية الصغيرة وتكاليف الرفاه الناشئة عن فقدان التحرير متعدد الأطراف"، البنك الدولي، ٢٠٠٤. ومن الناحية النظرية، يمكن لدعم الواردات أن يكون معادلاً لأفضليات دخول السوق في الكفاءة في معالجة الضعفات التنافسية لأقل البلدان نمواً. وحاجج المناوون باتباع هذا النهج في المعاملة التفضيلية بالقول إن تكاليفه هامشية نظراً إلى المكاسب السنوية المتوقعة (المقدرة بـ ٢,٩ بليون دولار) لأقل البلدان نمواً في الأسواق المعنية.

(٢٨) الدعم المالي في إطار ستابكس (Stabex) (الذي يعتبر آلية للتعويض المالي ترمي إلى التعويض عن الآثار السلبية التي يخلفها عدم الاستقرار في حصائل التصدير) لا يشمل إلا مجموعة من المنتجات المؤهلة بهدف دعم قطاع السلع المعني. أما آلية فلكس (FLEX) فقد أُخذ بها في عام ٢٠٠٢ في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي وآسيا لمساعدة حكومات بلدان تلك المنطقة التي تواجه خسائر مفاجئة في حصائل الصادرات. وتوفر هذه الآلية دعماً لميزانيات البلدان التي تكبدت خسارة بنسبة ١٠ في المائة في حصائل صادراتها (٢ في المائة في حالة أقل البلدان نمواً) والتي شهدت تدهوراً بنسبة ١٠ في المائة في العجز في ميزانيتها البرنامجية.

(٢٩) اعتبرت هذه المساعدة ضرورية لبلوغ أهداف السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي إزاء الاستجابة لل صعوبات التي واجهتها اقتصادات البحر الأبيض المتوسط في الوفاء بالتزاماتها الإقليمية ومتعددة الأطراف.

(٣٠) "تمويل الخسائر الناشئة عن تآكل الأفضليات"، بلاغ من صندوق النقد الدولي (WT/TF/COH/14) مؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣. أما فكرة إنشاء آلية لدعم موازين المدفوعات فيما يتصل بالتجارة فهي فكرة طرحتها إدارة تطوير واستعراض السياسة العامة في صندوق النقد الدولي. وقد أنشئت آلية تكامل التجارة بقرار اتخذ الصندوق في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٣١) انظر: Sheila Page and Peter Kleen, "Special and differential treatment of developing countries in the WTO", Report to the Ministry of Foreign Affairs of Sweden, 2004.

(٣٢) قبل افتتاح قمة مجموعة الثماني في غلنثيغلز (المملكة المتحدة) في تموز/يوليه ٢٠٠٥، أعلن رئيس المفوضية الأوروبية خوزه مانويل باروسو عن تعهد الاتحاد الأوروبي بدفع بليون يورو للمعونة من أجل التجارة.

الحواشي (تابع)

(٣٣) انظر، مثلاً، Bernard Hoekman and Susan Prowse, "Development and WTO" in *Bridges*, February and March 2005 issues.

(٣٤) انظر: الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤: ربط التجارة الدولية بتخفيف حدة الفقر (UNCTAD/LDC/2004).

(٣٥) معاهدات الازدواج الضريبي بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية تعتبر مكافئاً فعلياً لصيغ المعاملة التفضيلية لصالح البلدان التي تستضيف أو سوف تستضيف استثماراً أجنبياً. افترضوا أن المستثمر الأجنبي "سين" الناشئ من البلد متقدم النمو "ألف" قد استثمر في المشروع "باء" في البلد النامي "باء". وبفضل الاتفاق المتصل بالازدواج الضريبي والمبرم بين البلدين، سوف يُسمح لـ "سين" أن يخصم من أرباحه الخاضعة للضريبة في البلد الأم "ألف" ما كسبه من ربح خاضع للضريبة في البلد المضيف "باء" إذا أعاد استثمار تلك الأرباح في ذلك البلد المضيف. وهذه الترتيبات تشكل حافزاً للاستثمار في البلد "باء" ونوعاً من المعاملة التفضيلية في ذلك البلد. ويوجد نمطٌ من أنماط المعاملة التفضيلية له صلة بذلك (وهذه المعاملة مكافئة للدعم)، وهذا النمط يتألف من منح المستثمر "سين" الحق نفسه في تجنب دفع الضريبة في البلد الأم "ألف" التي تخضع لها الأرباح المكتسبة في البلد المضيف "باء" حتى ولو واجه "سين" ضريبة ضئيلة أو لم يواجه أي ضريبة في البلد "باء".

(٣٦) انظر Americo Beviglia Zampetti and Tobjörn Fredrikson, "The development dimension of investment negotiations in WTO: challenges and opportunities" in *Journal of World Trade* 4 (3), June 2003.

(٣٧) انظر T. de velde, "Promoting TNC-SME linkages: the case for a global business linkage fund", ODI, 2002.
